جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

تقرير إجتماعات الدورة (3) من مجلس الأعمال الأردني _ التونسي

2021/03/10

عمان – تونس

عبر تقنية التواصل المرئي

أولاً: المقدمة

- أختتمت فعاليات الدورة الثالثة من مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والمنعقد عن بعد اليوم الأربعاء الموافق 2021/3/10 بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، لبحث العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية في مختلف المجالات وإيجاد سُبل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وإيجاد آفاق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة.
- إلى جانب بحث محاور وفرص الاستثمار المشترك في البلدين ,وآلية الاستفادة من إعادة الإعمار في كل من ليبيا والعراق، والتكامل السياحي بين البلدين، وذلك بحضور نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين.

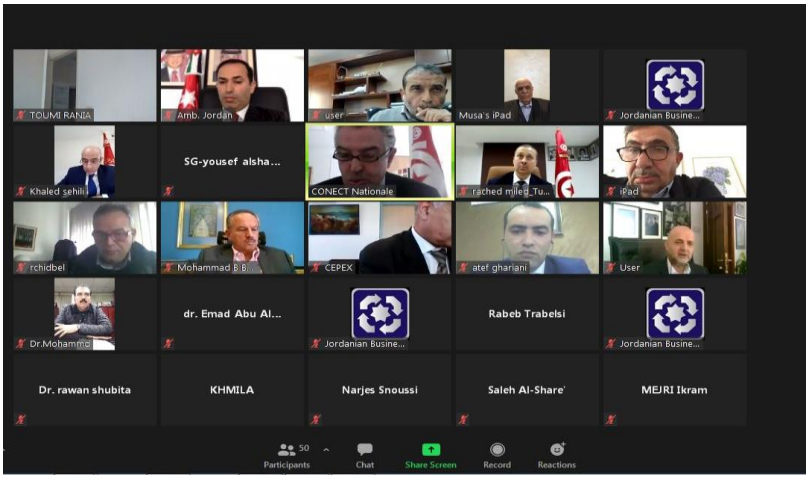

ثانياً : الجلسة الإفتتاحية

1. كلمة عطوفة السيد يوسف الشمالي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين:

أكد عطوفة السيد يوسف الشمالي على أهمية إنعقاد هذه الدورة خاصة في ظل الجائحة وذلك لتوحيد الجهود الوطنية والإرتقاء بمستوى العلاقات بين الأردن وتونس، ودعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات، مشيراً إلى أن اللقاء اليوم يشكل إطارا مهما للتفاعل والحوار، وتجسيداً للعلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين، ولقاء رجال الأعمال في سبيل زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري. كما وأشار الشمالي إلى أن القيادتين في البلدين تشجع بشكل دائم دفع العلاقات الأردنية التونسية إلى أعلى مستوى، مبيناً الى ارتباط الاردن وتونس بعدد من الاتفاقيات المشتركة والتي من أهمها الاتفاقية الثنائية المشتركة، واتفاقية جامعة الدول العربية، وإتفاقية أغادير إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يزال حجم التبادل التجاري دون مستوى الطموحات فلم يتجاوز 25 مليون دولار في عام 2019 وحتى في عام 2020 ما تزال الأرقام متدنية، وأن ذلك يضع عبئ علينا كحكومات وقطاع خاص بالعمل على رفع أحجام التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

وأكد الشمالي على أهمية تذليل العقبات التي تواجه تدفق الصادرات والمستوردات والإرتقاء بحجم التبادل التجاري معربا عن أمله بأن يتم انشاء مشاريع استثمارية مشتركة بين الجانبين. وأن هذه الملتقيات ستعمل على رفع التوصيات وتشخيص المعوقات.

2. كلمة السيد خالد بن عبد الله – رئيس ديوان وزارة التجارة والنهوض بالصادرات في تونس:

أكد السيد خالد بن عبد الله على أهمية انعقاد أعمال المجلس المشترك وذلك لتوفير تواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في سبيل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري خاصة في ظل المرحلة الصعبة نتيجة الجائحة والتي تحتم علينا تعزيز اللقاءات لتحقيق الإندماج الاقتصادي وتنشيط العجلة الاقتصادية. مشيراً إلى أن هذه المرحلة الدقيقة تحتم علينا العمل سوياً لتجاوزها، مبنية على تقاسم المنافع والمصالح المشتركة. وبالرغم من أن الجائحة قد عقت من ضعف حجم التبادل التجاري بين البلدين إلا أننا نطمح لزيادتها في المستقبل القريب.

وأكد بن عبد الله على أن الاقتصاد الأردني والتونسي يتسمان بالتنوع الأمر الذي يمكن استغلاله في تطوير وتنويع المبادلات التجارية وتعزيز نفاذية المنتجات الأردنية الى الأسواق الأوروبية، لافتا إلى أهمية تدعيم التكامل الاقتصادي بين الجانبين والتركيز على الفرص الاستثمارية التي تمنحها المناطق اللوجستية والتجارية الخاصة في البلدين . والعمل من كافة الجهات ومجالس الأعمال على تطوير تلك العلاقات بشكل أكبر.

كما بين أهمية تطوير الاستثمار البيني بين رجال الأعمال في البلدين لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتوطيدها بشكل يعكس العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. من خلال الفرص القادمة لدخول الأسواق المجاورة لكل دولة، مبيناً بان تونس قد استكملت الدخول في اتفاقيات غرب وشرق افريقيا لما تشكله هذه السوق الوصول إلى 500 مليون مستهلك، وبنسبة نمو تصل إلى 6%، مما يشجع على اقامة مشاريع أردنية تونسية افريقية مشتركة. خاصة وأن الأردن وتونس قد علما على تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة يمكن أن تحقق الانطلاقة مثل الصناعات الدوائية والغذائية وتكنولوجيا المعلومات.

3. كلمة السيد موسى شحادة- نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس مجلس أمناء الجمعية:

نيابة عن معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك، أشار السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية إلى أن أعمال المجلس المنعقد اليوم تتضمن أهم محورين خلال هذه المرحلة الهامة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، وهما التكامل السياحي بين البلدين والاستفادة من الاتفاقيات ودول الجوار التي تتمتع بها كل من الأردن وتونس للدخول بشكل مشترك إلى تلك الأسواق الهامة. وأكد شحادة على أن العلاقات الأردنية التونسية تشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، إلا أن الاستثمارات البينية ما تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من وجود العديد من الفرص الاستثمارية في البلدين والتي يمكن من خلالها خلق شراكات حقيقية.

وأكد شحادة على أهمية العمل على ايجاد الفرص الاستثمارية وفقاً للميزة التنافسية الصناعية والتجارية لكل دولة، والاستفادة من الخبرات التونسية في الدخول إلى الأسواق الافريقية خاصة ليبيا الشقيقة، كما أنه يمكن للأخوة في تونس الاستفادة من الخبرات الأردنية في الدخول إلى أسواق المجاورة خاصة العراق الشقيق، بالإضافة إلى ضرورة تشكيل لجنة قطاعية بين أعضاء المجلس في مجال السياحة لما تتمتع به البلدين من مقومات سياحية ضخمة على مستوى الوطن العربي، وتقديم التوصيات اللازمة لتشخيص أسباب التراجع في الإيرادات السياحية، والاستفادة من خبرة تونس في الصناعات التقليدية.

ولفت شحادة أنه وللنهوض بالعلاقات الثنائية والإرتقاء بها الى مستوى جديد، لا بد من العمل على تشخيص التحديات والمعوقات التي تقف امام تطور العلاقات.

4. كلمة السيد طارق الشريف - رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (كونكت)

أشار السيد طارق الشريف رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (كونكت) إلى وجود قواسم عديدة مشتركة تجمع الاقتصاد الأردني والتونسي والتي تشكل فرصة كبيرة لدى الجانبين للإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية، حتى في التركيبة الاجتماعية من حيث استقبال اللاجئين والعبئ على الاقتصاد. مما أدى إلى زيادة المديونية لدى البلدين وارتفاع أحجام البطالة والفقر بشكل كبير.لافتا إلى أن الجائحة قد وقفت عائقا أمام تحقيق العديد من الخطط التي وضعها مجلس الأعمال الأردني التونسي في دورته الثانية والتي عقدت في عام 2019 معربا عن أمله بإستكمال تنفيذ ماتم وضعه من خطط في القريب العاجل وذلك وفقا لأجندة فعاليات اقتصادية مشتركة، وقد لاقت تلك التوصيات في ذلك الوقت دعم قوي من الحكومتين.

ومع ذلك فإن هنالك فرص كبيرة للاقتصاد الأردني كما للاقتصاد التونسي، خاصة وأن رجال الأعمال يتطلعون بشكل كبير إلى مشاركة رجال الأعمال الأردنيين في تنفيذ مشاريع مشتركة في العراق، كما أن تونس تعتبر بوابة إلى إعادة إعمار ليبيا وهي في مرحلة التعافي السياسي. مؤكداً بأن الفكر الأردني والتونسي هو فكر واحد، في التعامل في الاستثمار.

كما أشار السيد الشريف إلى أنه سيتم عقد لقاءات ثلاثية بين الأردن وتونس والعراق في عمان من جهة، والأردن وتونس وليبيا في تونس من جهة أخرى.

5. كلمة سعادة السفير السيد ماهر الطراونة - سفير الأردن لدى تونس

أكد سعادة السفير السيد ماهر الطراونة على أهمية تذليل التحديات التي تقف عائقا امام زيادة التبادل التجاري بين البلدين، مشيرا الى انه وعلى الرغم من الجائحة وما رافقها من تحديات الا انه قد تم عقد عن بعد عدد من اللجان القطاعية ناقشت عدد من القضايا منها حماية المستهلك والاستثمار وحماية البيئة والموافقة على شهادات المطابقة. كما بين الطراونة أن تونس انضمت في العام 2018 لمنطقة التبادل الحر الافريقية ZLECAF وتضمّ 53 دولة كما أن الفرصة متاحة للاستفادة من مجلس الأعمال التونسي الإفريقي الذي ينشط هذه الفترة. مقترحاً وضع قاعدة بيانات أشبه ما تكون ببنك معلومات الكتروني يكون متاحا لرجال الأعمال وعالم الأعمال في البلدين.

كما بين الطروانة بأنه من وصل الأردن من رجال الأعمال التونيسين فقد وصل دول الجوار منها العراق، ومن وصل تونس فقد وصل دول الجوار ومنها ليبيا، لا سيما دول افريقيا بشكل عام لما تتمتع به تونس من اتفاقيات افريقية تسهل دخول الاستثمار والصادرات التونسية إلى إفريقيا بشكل ميسير. مؤكداً بأن السفارتين في البلدين ستعمل بكل جهدها لتسهيل وتذليل أي عقبات قد تواجه رجال الأعمال في البلدين.

6. كلمة سعادة السفير السيد خالد السهيل - سفير تونس لدى الأردن

أكد سعادة السفير السيد خالد السهيل على أن تنظيم الدورة الثالثة لمجلس الاعمال الاردني التونسي يمثل مناسبة متجددة لتقييم واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتشخيص فرص التعاون والشراكة المتاحة وتشبيك المصالح بين الفاعلين الاقتصاديين في كلا البلدين.لافتاً إلة أنه وعلى الرغم من التطور الذي شهده حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال العشر سنوات الأخيرة وبنسبة 8% خلال السنة المنقضية إلا أن التبادل التجاري لا يزال لم يرقى الى مستوى التطلعات والعلاقات المميزة التي تربط البلدين الشقيقين. وهو ما يحتم العمل على الانتفاع من المزايا التنافسية للبلدين والاستفادة من الحوافز التي

تتيحها الأطر التشريعية. كما أكد على ضرورة التأقلم مع متطلبات المرحلة التي فرضتها جائحة كوفيد 19 وذلك من خلال التفكير في إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات واعدة، على غرار صناعة الادوية والمستلزمات الطبية والاقتصاد الرقمي والنسيج والملابس، بهدف الدخول المشترك الى أسواق جديدة وخاصة جنوب الصحراء وافريقيا هذا الى جانب أهمية بناء شراكات بين رجال الاعمال التونسيين والاردنيين الراغبين في الاستثمار في مجال تعبئة وتسويق وإعادة تصدير زيت الزيتون التونسي والاستفادة في هذا الإطار، من اتفاقيات التبادل الحر التي تربط الأردن بالبلدان المجاورة كالعراق والسعودية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

كما وأشار إلى إنعقاد عدد من اللجان القطاعية المشتركة خلال سنة 2020، على غرار الاجتماع الثاني للجنة المشتركة في مجال الاستثمار، والاجتماع الثالث لفريق العمل في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة، واللجنة الفنية المشتركة في مجال تهيئة وانجاز المناطق والمدن الصناعية، واللجنة الفنية في مجال حماية المستهلك، وذلك في اطار تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتنفيذ توصيات اللجنة العليا المشتركة والتي نتطلع الى عقد دورتها العاشرة في أقرب وقت بعد تجاوز الجائحة، الى جانب الدورة الاولى للجنة التجارية المشتركة لبحث السبل الكفيلة بمزيد تطوير العلاقات التجارية وتوسيع قاعدتها وتذليل الصعوبات والمعيقات الفنية التي قد تعترض المتعاملين الاقتصاديين والتي من شأنها ان تحد من انسياب السلع بين البلدين.

ثالثاً: جلسة العمل الأولى: فرص التشاركية في مشاريع إعادة الإعمار في العراق وليبيا

تضمنت أعمال المجلس جلستين تم في الجلسة الأولى الحديث عن فرص التشاركية في مشاريع إعادة الإعمار في العراق وليبيا تحدث من خلالها المهندس أحمد الكردي عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين أهمية تحفيز قطاع الإنشاءات وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين الجانبين في هذا القطاع خاصة وأن تعزيز هذا القطاع وتطوره سيساهم في تحفيز قطاعات أخرى عديدة وتنشيط سلاسل الإمداد. وأكد الكردي أن الظروف الدولة ومنذ العام 2008 وما مر به العالم من أوضاع اقتصادية بشكل عام وما انعكس على الاقتصاد والتحديات الأمنية في دول الجوار، وفي ظل عدم قدرة الحكومات على الانفاق الرأسمالي لتحفيز الاقتصاد، فإن أحد الحلول كانت هي السعي لتصدير قطاع الإنشاءات. مشيراً إلى أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مجال إعادة الإعمار من خلال خلق فرص عمل ومشاريع استثمارية تساهم في تسهيل عملية إعادة الإعمار وفتح الأسواق واتاحتها لنفاذ المنتجات من كلا البلدين.

كما أضاف بأنه لا بد هنا من توضيح أن هنالك ظروف متشابه للتحديات الإقليمية والاقتصادية في كلا البلدين وهذه الظروف ممكن أن ينتج عنها فرص في الدول المتضررة سألين الله أن يعيد لهم ولكافة أقطارنا العربية الأمن والأمان والاستقرار، فلابد أن يكون لدولنا دور رئيسي في إعادة الأعمار من خلال تشكيل تجمعات تتيح لنا الدخول بقوة بدل من تمكين الدول الأجنبية من ذلك.

من جهتها، أشارت السيدة منية السعيدي عضو المكتب التنفيذي لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية إلى أهمية تعزيز دور الجانب التونسي في عملية إعادة الإعمار في ليبيا والعراق خاصة وأن السوق الليبي يشكل أهمية اقتصادية كبيرة لتونس مشيرة إلى أن الاقتصاد التونسي كمؤسسات قد تكبد العديد من الخسائر نتيجة الأوضاع الأمنية في ليبيا الأمر الذي يتطلب تحرك دبلوماسي وتكاتف القطاع الخاص من خلال تفعيل لجانب مشتركة بين الجانبين في مجال إعادة الإعمار

كما ولفتت إلى أن المجلس الأردني التونسي يعمل منذ تأسيسه سنة 2016 على خلق فرص الإستثمار المشترك في البلدين وتطوير المبادلات التجارية والصناعات التكاملية بينهما. ويتكون الجانب التونسي من المجلس من رجال ونساء أعمال ممثلين عن قطاعات الصناعة، المحولات الكهربائية، الصناعات الغذائية، الجلود والاحذية، الصحة والصناعات الصيدلية، التجارة الدولية، حماية البيئة والمحيط، الخدمات، والتكنولوجيات الحديثة.

وأكدت على أن ليبيا تعد الشريك الاقتصادي الأول لتونس في المغرب العربي، وهي تحتل المركز الخامس بعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، وذلك استناداً إلى تقارير البنك الدولي، فالسوق الليبية تستوعب قرابة 70% من حجم الصادرات التونسية سنوياً.

وأشارت إلى أن إعادة كسب السوق الليبية سيكون مرهوناً بقدرة الدبلوماسية الاقتصادية التونسية على استغلال نقاط القوة المشتركة بين الأطراف التونسية والليبية، ومدى قدرتها أيضاً على الاقتناع بجودة خدماتها وخبراتها وسط تسباق مشحون بمنافسة كبيرة بين العديد من الدول. مؤكدةً بأن شركات المقاولات والإنشاءات الأردنية تحظى بأولوية في مشروعات إعادة الإعمار في العراق بالنظر للخبرات المتميزة التي تحظى بها.

رابعاً: جلسة العمل الثانية: التكامل السياحي بين الأردن وتونس

وناقشت الجلسة الثانية من أعمال المجلس التكامل السياحي بين الأردن وتونس تحدث من خلالها السيد ميشيل نزال عضو مجلس أمناء الجمعية حول الواقع السياحي في الأردن مؤكدا بأن القطاع السياحي يعد من اكثر القطاعات تشغيلا للأيدي العاملة كما ويزخر الاردن بالعديد من المواقع السياحية والدينية والعلاجية المتميزة.

وأشار نزال إلى أهمية العمل على تحقيق التكامل والتسويق السياحي المشترك بين البلدين وجذب السياح من خلال التعاون في اقامة برامج تسويق سياحي مشترك. خاصة وانه نتيجة الجائحة خسر كلا البلدين جزء كبير من العوائد السياحية نتيجة تراجع اعداد الوافدين لغايات السياحة.

بدورها أشارت السيدة عفيفة الملاح عضو الهيئة الإستراتيجية لكونكت إلى تراجع العائد السياحي في تونس ننتيجة الجائحة بما يقارب 65% وتراجع أعداد الوافدين بما يقارب 78%، الأمر الذي يتطلب وضع خطط واستراتيجيات لبحث سبل دعم القطاع السياحي والإستفادة من القواسم المشتركة بين البلدين في القطاع السياحي. وأكدت الملاح على أهمية العمل على التعاون المشترك في إقامة مشاريع سياحية مشتركة تسهل الإنسياب السياحي وتوفير أسعار تفضيلية مشجعة، وتحسين الخدمات السياحية المقدمة. وتقدمت السيدة الملاح بعدد من المقترحات والتوصيات تم تضمينها ضمن توصيات المجلس.

كما قام عدد من رجال الأعمال في البلدين في تقديم العديد من التوصيات والمداخلات فيما يتعلق بخطوط النقل البحرية، والمناطق الحرة واللوجتسية، والتكامل السياحي والاقتصادي. وتم تضمينها ضمن توصيات المجلس.

خامساً: توصيات الدورة الثالثة لمجلس الأعمال الأردني التونسي

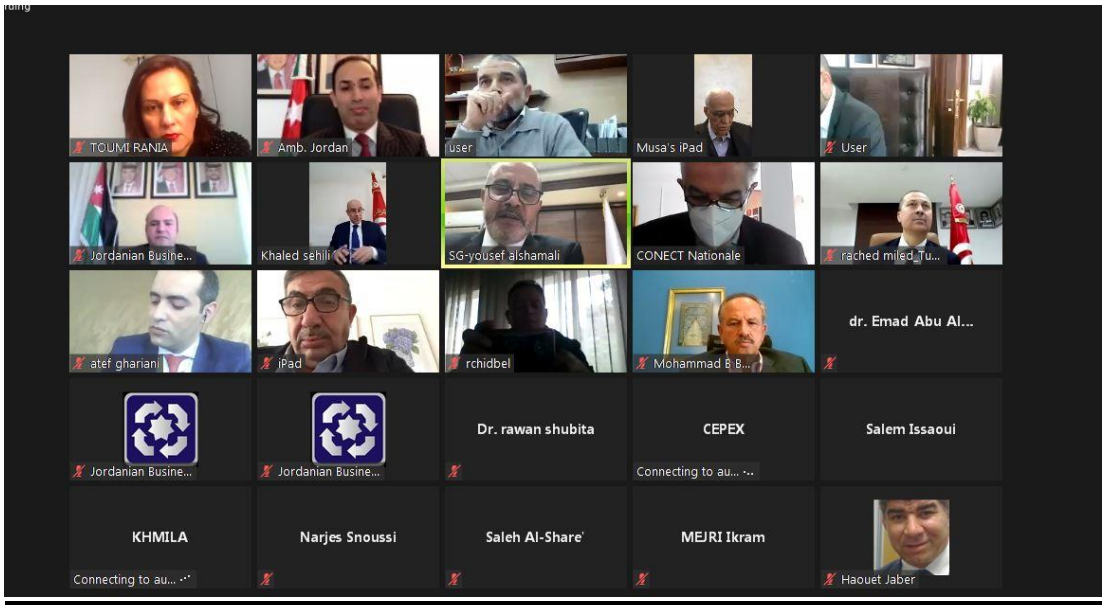

أصدر مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك توصياته حيث:

1. التوجه نحو إنشاء قاعدة بيانات أشبه ما تكون ببنك معلومات الكتروني يكون متاحا لرجال الأعمال في البلدين.
2. التأكيد على أهمية التوجه نحو تأسيس خط بحري بين الأردن وتونس يسهل عملية نفاذ البضائع والتعاون مع الجهات المسؤولة لتوفير البنية التحتية والفوقية اللازمة والتعاون مع القطاع الخاص في هذا المجال، الى جانب اقتراح ان يكون هناك خط مشترك بين الأردن وتونس ومصر.
3. العمل على الانتفاع من المزايا التنافسية للبلدين من خبرات فنية عالية، موقع جغرافي استراتيجي، وانفتاح على منظومة التجارة العالمية) والاستفادة من الحوافز التي تتيحها الأطر التشريعية، على غرار اتفاقية أغادير.
4. العمل على تشكيل لجنة قطاعية في الإنشاءات والمقاولات، لوضع الآلية والتصور وفقاً لقوانين البلدين ليتم تسهيل وتكامل القطاعين في البلدين للدخول في مشاريع إعادة الإعمار في كل من العراق وليبيا.
5. تذليل المعوقات التي تحول دون تطور التعاون الاقتصادي والتجاري خاصة الإجراءات الحمائية
6. تعزيز دور القطاع الخاص في تعزيز المصالح وتحقيق المنفعة المشتركة. مع التعريف أكثر بمناخ الأعمال والاستثمار في البلدين و التركيز على القطاعات الواعدة والتي تتيح فرص التكامل بين اقتصادي البلدين.

7. ضرورة استغلال موقعي البلدين كمنصتي أعمال واستثمار في كلا المنطقتين فتونس تعتبر بوابة لأسواق الاتحاد الاوروبي وكذلك الاسواق والأردن بصفته منصّة لإعادة التصدير والتوزيع والخزن وإعادة الشحن ، فضلا عن كونه منطقة عبور الى الأسواق المجاورة.
8. ضرورة التأقلم مع متطلبات المرحلة التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 وذلك من خلال التفكير في إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات واعدة، على غرار صناعة الادوية والمستلزمات الطبية والاقتصاد الرقمي والنسيج والملابس، بهدف الدخول المشترك الى أسواق جديدة وخاصة جنوب الصحراء وافريقيا.
9. بناء شراكات بين رجال الاعمال التونسيين والاردنيين الراغبين في الاستثمار في مجال تعبئة وتسويق وإعادة تصدير زيت الزيتون التونسي والاستفادة في هذا الإطار، من اتفاقيات التبادل الحر التي تربط الأردن بالبلدان المجاورة كالعراق والسعودية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية وكندا.
10. العمل على تسهيل الإنسياب السياحي لمواطني البلدين من خلال إقرار أسعار تفضيلية لتذاكر الطائرة ولاسعار النزل وتوفير خدمات جيدة لهم.
11. وضع كل الآليات المتاحة للترويج والتعريف بالسياحة في تونس والأردن لدى مواطني البلدين.
12. التفكير في قطاع السياحة البديلة من خلال اقامة مشاريع الإيواء السياحي البديل على غرار الإقامات الريفية ودور الضيافة وهذا المنتج سيكون له الوقع الكبير لدى السياح لما يقدمه من تجديد.
13. خلق أنماط جديدة لجلب السياح التونسيين لزيارة الاردن والسياح الاردنيين لزيارة تونس وذلك من خلال تقديم منتج سياحي يختلف عن التقليدي واقتراح برلامج تجمع بين الراحة والترفيه والاستمتاع والتثقيف.
14. تنظيم لقاءات دورية بين الفاعلين السياحيين من رجال الأعمال لتبادل الأفكار والخبرات والتجارب من أجل إجراء بحث دقيق ومعمق في الازمة الحالية للقطاع السياحي وايجاد الحلول الملائمة لها.
15. الاستفادة المشتركة من خبرات وتجارب البلدين في التعامل مع الاشكاليات التي يواجهها القطاع.
16. وضع سياسات تسويقية موحدة واعداد برامج اشهارية مشتركة تستهدف الاسواق العالمية لاستقطاب السياح لزيارة تونس والاردن وتمكنهم من المنافسة في السوق السياحية العالمية.
17. اقامة مشاريع سياحية مشتركة في البلدين في مجال الفندقة والتكوين السياحي من اجل تحسين الخدمات السياحية ورفع كفاءة الموارد البشرية.
18. الاهتمام المشترك بالتعاون متعدد الاطراف في مجالات الاستثمار في القطاع السياحي.
19. ارساء سياحة ثلاثية من خلال استغلال الرحلات لدول الجوار لزيارة تونس او الاردن من خلال اقتراح العبور على تونس والاردن خلال الرحلات السياحية المتوجهة لدول أخرى مجاورة.